

### THE DEGREE OF AWARENESS OF ADMINISTRATIVE SYSTEMS AMONG EDUCATIONAL SUPERVISORS IN THE MINISTRY OF EDUCATION IN THE SULTANATE OF OMAN

درجة الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين في وزارة التربية والتعليم في سلطنة

عمان

Maryam Salim Mohammed Almandhari<sup>i</sup>, Asmuliadi Lubis<sup>ii</sup> & Mohd Abd Wahab Fatoni  
Mohd Balwi<sup>iii</sup>

<sup>i</sup> (Corresponding author). PhD Student, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. m.manthary@moe.om

<sup>ii</sup> Senior Lecturer, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. asmuliadilubis@um.edu.my

<sup>iii</sup> Senior Lecturer, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. fatoni@um.edu.my

<b>Abstract</b>	<p><i>This study aimed to identify the awareness of the regulations and administrative systems of educational supervisors in Ministry of Education in the Sultanate of Oman. This study used the analytical descriptive method of the sample of the study, which consists of (162) educational supervisors from (11) educational governorates. In this study, a cognitive test was used to measure the knowledge of Civil Service Law and its executive regulations which determine the relation between employees and the Ministry, such as work leaves, bounces, promotions, and other administrative aspects. The tool consists of (40) items which are divided into two sections: (13) items consist of True/False, (26) items consist of multiple choice. The study finds that the sample of the study had an average score regarding awareness of the regulations and administrative system and there is no statistically significant difference regarding gender, work experience and academic qualifications. The study recommends that the Ministry adopts trainings and workshops to enhance supervisors' awareness of the regulations and administrative systems related to their duties.</i></p> <p>Keywords: <i>Administrative, Systems, Educational, Supervisors, Oman.</i></p>
-----------------	---

<p>هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على درجة الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (١٦٢) مشرفاً ومشرفة من (١١) محافظة تعليمية، وقد تم تطبيق اختبار معرفي في قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية باعتباره النظام الذي يحدد علاقة الموظف الوظيفية مع جهة عمله كالأجازات والعلاوات</p>	<p>ملخص البحث</p>
--	-------------------

<p>والترقيات والمخالفات وغيرها من مختلف الجوانب الوظيفية، وتكونت اداة الدراسة من اختبار في الجانب المعرفي تكون من اجمالي مفردات بلغت (٤٠) مفردة، وانقسم إلى نوعين من الأسئلة (١٣) فقرة من نوع الصواب والخطأ، و(٢٦) فقرة من نوع الاختيار من متعدد، وتوصلت الدراسة أن الوعي بالأنظمة الإدارية لدى عينة الدراسة جاء بدرجة متوسطة، ولم تكن هناك فروق ذات دلالة احصائية تُعزى لمتغيرات النوع والخبرة الوظيفية والمؤهل الدراسي. وأوصت الدراسة أن تتبنى وزارة التربية والتعليم تنفيذ دورات وبرامج تدريبية لتعزيز وعي المشرفين التربويين بالأنظمة الإدارية ذات العلاقة بأعمالهم.</p> <p>الكلمات المفتاحية: الأنظمة الإدارية، المشرف التربوي، عمان.</p>	
--	--

### المقدمة

إنَّ رؤية عمان (٢٠٤٠) التي وضعتها سلطنة عمان كإطار عام للتطور والتنمية في القرن الحادي والعشرين، ركزت على أن تكون دولة ذات اقتصاد متنوع قائم على الابتكار وتكامل الأدوار؛ وذلك لتحقيق تنمية مستدامة، وأن مسؤولية تحقيق توجهات الرؤية وأهدافها لا تعتمد على الحكومة فقط، بل يشترك أفراد المجتمع مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الآمال والطموحات.

وقد انطلقت الرؤية من خلال عدة توجهات استراتيجية وأهداف مهمة، منها أن يكون المجتمع العماني متصفاً بالمسؤولية ومدركاً لحقوقه وملتزمًا بواجباته، وفي مجال التشريع والقضاء والرقابة وضعت رؤية عمان (٢٠٤٠) هدفاً آخر لايجاد منظومة تشريعية رقابية تمثل أحد أهدافها في "مجتمع واع قانونياً ومشارك في التشريع والرقابة"، وقد ربطت رؤية عمان (٢٠٤٠) الوعي المعرفي بالأنظمة والتشريعات والقوانين وممارستها بتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، أما في مجال حوكمة الجهاز الإداري للدولة؛ فقد حددت الرؤية أن تكون القرارات الحكومية ذات توازن وموثوقية، وهذا يقتضي أن يكون المجتمع الوظيفي؛ على وعي كبير بالأنظمة واللوائح والتشريعات المنظمة للعمل (وزارة الاقتصاد، ٢٠١٩).

وقد تم إنشاء محكمة القضاء الإداري؛ نتيجة لتصاعد الاهتمام بالأنظمة والقوانين بالمرسوم السلطاني (٩٩/٩١)، وهي جهة قضائية مستقلة متخصصة في الفصل بين الخصومات الإدارية، وتم العمل بها في الأول من ديسمبر من العام الميلادي ٢٠٠٠، حيث كانت القرارات الإدارية سابقاً مُحصنة بحكم القانون، إلا أن إنشاء هذه المحكمة ألغى حصانة القرارات الإدارية؛ وصار أول اختصاصات هذه المحكمة النظر في الدعاوى التي يقدمها الموظفون العموميون بمراجعة القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بسائر شؤونهم الوظيفية (محكمة القضاء الإداري، ٢٠١٩). وأشارت دراسة المنذري (٢٠١١) أن الدعاوى القضائية التي كانت وزارة التربية والتعليم طرفاً فيها؛ تزايدت بشكل متصاعد منذ افتتاح المحكمة، إذ تراوحت بين (٥-١٢) دعوى منذ افتتاح

المحكمة وحتى عام ٢٠٠٨م، ثم ارتفعت إلى (٢٦) دعوى في العام القضائي (٢٠٠٩)، وفي عام (٢٠١٠) زادت إلى (٣٥) دعوى.

والنظام التعليمي في سلطنة عمان قائم كغيره من الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم؛ على وجود أنظمة إدارية وقواعد وقوانين عامة وخاصة ترتبط بتنظيم العمل، وتحدد الحقوق والواجبات المهنية؛ التي تأخذ الطابع الإلزامي من حيث ضرورة التقيد بها وبأحكامها. تُعتبر وزارة التربية والتعليم من القطاعات الحيوية والخدمية المهمة ضمن وحدات الجهاز الإداري للدولة، والتي تتأثر بالتغيرات والتطورات؛ لاسيما في الجانب القانوني والتشريعي، ومنشأ ذلك يعود للأعداد الكبيرة من الموظفين المنتسبين لوزارة التربية والتعليم، حيث أنهم يشكلون ما نسبته (٤٧٪) من إجمالي موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة حسب احصائية ٢٠١٨ (وزارة الخدمة المدنية، ٢٠١٩: ١١)، كذلك لا ننسى الخدمة التي تقدمها وزارة التربية والتعليم لجميع أطياف المجتمع في سلطنة عمان، وهي لتقديم هذه الخدمة تتداخل في اختصاصاتها مع العديد من المؤسسات الحكومية في السلطنة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، لذلك لا بد أن يكون منتسبها على درجة من الوعي بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل التربوي، بما يؤهلهم للقيام بأداء واجباتهم الوظيفية دون الوقوع في المخالفات والقضايا القانونية.

وترتبط العملية التعليمية بالعديد من الوظائف الأخرى غير وظيفة المعلم، ولعل من أبرز تلك الوظائف؛ وظيفة المشرف التربوي، والذي يرتبط عمله ارتباطاً وثيقاً بالمعلم؛ من حيث المتابعة والتدريب والتقييم للمعلمين والذي يشكلون نسبة عالية من موظفي وزارة التربية والتعليم والبالغ عددهم حوالي (٤٦٠٣٨) معلماً ومعلمه وفق احصائيات الوزارة لعام (٢٠١٩)، لذا يجب أن يكون المشرف التربوي على إلمام بقدر كبير من المعرفة بالأنظمة الإدارية العامة وتلك الخاصة بوزارة التربية والتعليم، لضمان قيام المعلم بواجباته الوظيفية دون الوقوع في أخطاء أو مساءلة قانونية تؤثر على جودة العمل في المؤسسات التعليمية.

### مشكلة الدراسة وعناصرها

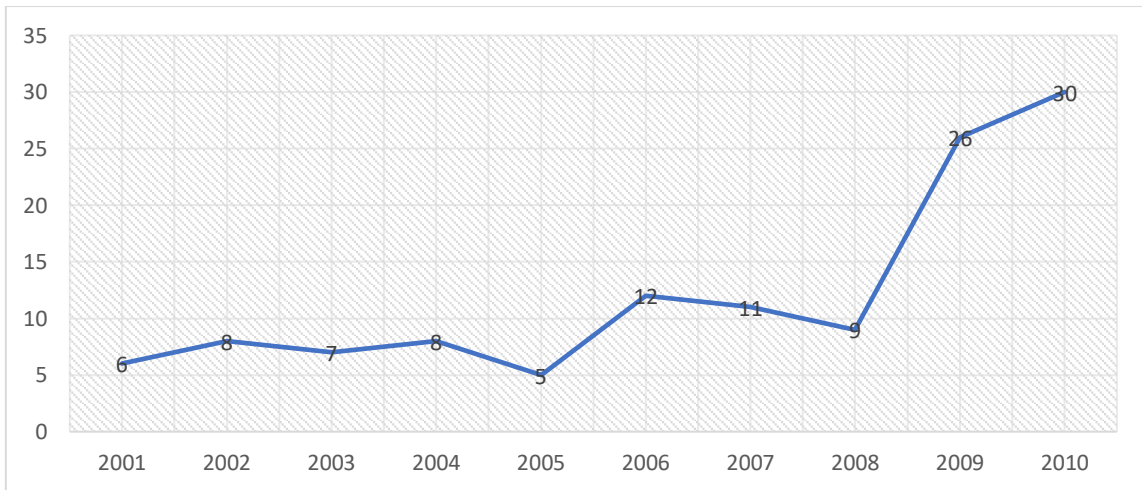
على الرغم من أن الأنظمة العمانية أبعدت الجهل بالقوانين كعذر للوقوع في المخالفات، وذلك حسب ما ورد في المادة الخامسة من الفصل التمهيدي في قانون الجزاء العماني تشير إلى أنه "لا يعد الجهل بالقانون عذراً" إلا أن واقع الحال في وزارة التربية والتعليم وكما تشير الدراسات العمانية التي تمت على عينة من المجتمع التربوي مثل دراسة المنذري (٢٠١١) ودراسة عيسان وآخرون (٢٠١٤) أن الوعي بالقوانين والأنظمة الإدارية واللوائح يتراوح بين المتوسط والمنخفض وهذا المستوى من الوعي لا يتناسب والدور المهم الذي يقوم به منتسبي وزارة التربية والتعليم لا سيما في ظل المرحلة التطويرية القادمة والتي تسعى لها حكومة سلطنة عمان لتعزيز الموارد البشرية بالمعارف والقيم اللازمة للعيش في عالم اقتصاد المعرفة.

كما أن سلطنة عمان وضعت استراتيجية طويلة الأمد من خلال رؤية عمان (٢٠٤٠) تتطلب مشاركة مجتمعية كبيرة، الأمر الذي يزيد من ضرورة أن يكون العاملين في جميع القطاعات على معرفة ودراية بمختلف الأنظمة التي تنظم العمل من أجل تحقيق أهداف الرؤية، واشتملت الرؤية على (١١) أولوية وطنية، تُركز على تعزيز حضور المواطن العماني للمساهمة في التنمية الشاملة للسلطنة، وتُمنّي في المجتمع العماني المسؤولية والإدراك لحقوقهم وواجباتهم (وزارة الاقتصاد، ٢٠١٩).

ولا بد من الإشارة أيضاً في سياق النقلة النوعية التي تهدف لها سلطنة عمان إلى استراتيجية التعليم (٢٠٤٠) التي تهدف إلى بناء نظام فعّال لقطاع التعليم وحوكمتة وجودة أدائه، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم وضع عدة أُسس منها بناء الخبرات والقدرات لرفع كفاءة الأداء الإداري لتحسين الجوانب المتعلقة بالحوكمة، إضافة إلى ذلك تعزيز القدرات لدى المسؤولين لمساعدتهم على الاستقلال الإداري والمالي وكذلك العمل على تعزيز نظام المساءلة الإدارية والمالية للمؤسسات التعليمية (مجلس التعليم، ٢٠١٩).

لذا فإن هذه الدراسة تسعى لدعم توجهات استراتيجية التعليم (٢٠٤٠) من حيث بناء قدرات التربويين ورفع كفاءتهم الإدارية حسب ما خططت له الاستراتيجية، وأكدت عليه رؤية عمان (٢٠٤٠) والذي يترتب عليها أن يكون المشرفين في وزارة التربية والتعليم على وعي ودراية وإلمام بالأنظمة والقوانين واللوائح والتشريعات التي تُنظم العمل التربوي والإشرافي في ظل نظام تشريعي وقانوني .

وعلاوة على ذلك فإنه منذ افتتاح محكمة القضاء الإداري عام ٢٠٠١م بدء ارتفاع عدد القضايا التي كانت وزارة التربية والتعليم طرفاً فيها ما يُشير إلى نوع من الحراك في وزارة التربية لم يكن موجود من قبل إنشاء محكمة القضاء الإداري من ناحية الاعتراض على القرارات والاجراءات الإدارية الممارسة في الواقع التربوي، ويشير الشكل رقم (١) احصائية بهذه الأعداد (المنذري، ٢٠١١).



الشكل رقم (١): احصائية بأعداد الدعاوى التي كانت وزارة التربية والتعليم طرفاً فيها من ٢٠٠١-

٢٠٠٩

وفي إحصائية أخرى تم الحصول عليها من تقرير غير منشور صادر من الدائرة القانونية بوزارة التربية والتعليم بتاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠٢٠م تشير إلى تزايد القضايا التي كانت وزارة التربية والتعليم طرفاً فيها بين عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م حيث بلغ إجمالي عدد القضايا بمختلف مستوياتها (١٣٥) دعوى قضائية في عام ٢٠١٨م، و (١٢٦) دعوى قضائية في عام ٢٠١٩م بإجمالي (٢٦١) دعوى قضائية خلال هذين العامين وإذا ما تم مقارنة هذا العدد بإجمالي أعداد الدعاوى من ٢٠٠١ - ٢٠١٠م نجد أن عدد الدعاوى خلال السنتين الأخيرتين ارتفع بما يعادل (١٢١) دعوى قضائية أي بمعدل زيادة (٧٧.٠٪) منذ العشر السنوات الأولى لافتتاح محكمة القضاء الإداري.

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن الحاجة ماسة لنشر الوعي بالأنظمة التي تنظم العمل في جميع المؤسسات عامة والتركيز عليه في قطاع التربية يأتي بشكل مضاعف الأهمية في ضوء المتغيرات والتطورات المتسارعة، حيث أن مجال التربية يخدم شريحة عريضة من طلبة ومعلمين وإداريين وأولياء أمور ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص إضافة إلى الدور الذي يقوم به القطاع التربوي في نشر الوعي المجتمعي بمختلف الأنظمة الإدارية (الفضالي، ٢٠١٦).

ونظراً لأهمية دور المشرف في متابعة تنفيذ سير العملية التعليمية بمنهجها الصحيح وفق مقتضيات الأنظمة والقوانين، أصبح من الضرورة بمكان أن يكون قدر عال من الإلمام والوعي، وأن تستند ممارساته في الإشراف على الأنظمة وتكون تحت إطارها، بحيث يبتعد في هذه الممارسات عن الاجتهادات والممارسات الخاطئة أو الوقوع في المحظورات التي قد تعيق تحقيق أهداف المنظومة التربوية. لذلك جاءت هذه الدراسة لتقصي درجة الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان من خلال السؤال الرئيسي التالي: ما درجة الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان؟

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تُعتبر من الدراسات البينية (Interdisciplinary Studies) وهي من الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية في العالم العربي على الرغم من أصالتها في العالم الغربي، ويُقصد بها الدراسات المشتركة بين أكثر من تخصص كما أشار إلى ذلك بيومي (٢٠١٦)، وهي بذلك تربط بين الجانب التربوي والفني بالجانب القانوني والتشريعي، وعلى المستوى النظري، فإن الدراسة الحالية تتوافق مع اتجاهات حكومة سلطنة عمان في تأسيس ثقافة عامة بالأنظمة والقوانين المحلية، وتكشف عن مستوى وعي الفئات التربوية بحقوقهم وواجباتهم المهنية، كما أنها تؤسس لوعي عام بالاتفاقيات الدولية كمقتضى من مقتضيات العولمة والتعايش مع الآخرين، إذ أن الاندماج مع العالم يتطلب التزام من الشعوب جنباً إلى جنب مع الحكومات والهياكل والمنظمات المسؤولة.

## مصطلحات الدراسة

الوعي awareness: ورد تعريف "الوعي" في المعاجم اللغوية بمعنى الحفظ والتقدير والفهم وسلامة الإدراك (ابن منظور، ٢٠٠٥: ٤٨٧٦)، ووردت كلمة "واعية" في قوله تعالى: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ (القرآن. الحاقة: ١٢)، ومعنى أذن واعية أي حافظة لما تسمع كما ورد في تفسير الجلالين.

وفي الاصطلاح عرفه سلام (٢٠٠٠) أنه مُحصلة معرفة الفرد وإلمامه حول القضايا المختلفة الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية وغيرها، كما ورد تعريف الوعي في معجم المصطلحات التربوية بأنه شحنة عاطفية وجدانية تتحكم في العديد من مظاهر السلوك عند الإنسان، ويتم تكوينها من خلال مراحل التعليم، وكلما كان الوعي أكثر نضوجًا وثباتًا، كان ذلك أكثر قابلية لدعم السلوك الرشيد وتوجيهه في الاتجاه المرغوب فيه" (إبراهيم، ٢٠٠٩: ١١٦١).

الأنظمة الإدارية: تُعتبر الأنظمة الإدارية المصدر الرئيسي لتنظيم عمل المؤسسات والإدارات المختلفة، واتخذ مصطلح النظام الإداري مفهومًا عامًا كونه تنظيمًا للمؤسسة يتضمن أحكامًا ترتبط بتنظيم العمل وتقوم سلوكيات الموظفين من أجل تحسين الأداء، وهذا يرتبط بتطبيق الأحكام وتفسيرها التي تصدر عن السلطة الأعلى، حيث تسعى لتطبيق نصوص القانون الصادر عن السلطات المختلفة (التشريعية والتنفيذية) لتوضيح نصوصه وتفصيله من أجل تطبيقه والحفاظ على أمن ونظام المؤسسة (هادفي، ٢٠١٦).

وتعتبر الأنظمة الإدارية من أحد العوامل والمتغيرات ذات العلاقة القوية بسلوك وتعامل الموظفين والإدارة، ولما كان النظام يتطلب أحكامًا ترتبط بتنظيم العمل، وتحديد الواجبات المهنية والحقوق وقواعد الأمن والسلامة والمساءلة الإدارية فذلك يعني أنها تأخذ الطابع الإلزامي في التقيد بأحكامها من قبل الجميع، خاصة وأن الأنظمة الإدارية تؤثر بشكل إيجابي في تحقيق أهداف المؤسسة وزيادة إنتاجها كمًا وكيفًا (الفضالي، ٢٠١٦).

وأورد الدرديري (٢٠١٦: ٩) تعريف النظام الإداري "ذلك الفرع من القانون العام الذي يتصل بالإدارة من حيث تنظيمها وبيان أجهزتها المختلفة وكيفية تشكيلها، ومن حيث نشاطها وما تمارسه من أعمال ووسائلها في ممارسة أنشطتها المختلفة أو هو باختصار قانون الإدارة". والأنظمة الإدارية هي المرتكزات الأساسية لضبط العلاقات الإدارية في أي مرفق من مرافق الدولة، من خلال ضبط العلاقات الإدارية وتحديد مسارات العمل وتفصيلاته واجراءاته والصلاحيات الممنوحة والاختصاصات وإطار التفويض وتحديد الحقوق والواجبات والعقوبات للعاملين في المؤسسة (أبو كويك، ٢٠١٢)

المشرف التربوي: هو قائد تربوي يُمثل المستوى الثالث من مستويات الإشراف التربوي، ويهتم بنمو المعلمين الأوائل والمعلمين وتطويرهم ومساعدتهم على حل مشكلاتهم وتذليل كافة العقبات التي يواجهونها في مدارسهم، والمكلف رسمياً للقيام بمهمة الإشراف الفني في المحافظات التعليمية ويتبع إداريًا المشرف الأول (وزارة

التربية والتعليم، ٢٠١٩).

أما التعريف الإجرائي لمفهوم الوعي بالأنظمة الإدارية هو معرفة المشرف التربوي بنصوص ومواد قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/١٢٠ والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/١٠٦ ذات العلاقة به كموظف في وزارة التربية والتعليم والذي تسري أحكام هذا القانون على الموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، وما يشمل من حقوق وواجبات.

### أسئلة الدراسة

١. ما مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين بوزارة التربية والتعليم؟
٢. هل يختلف مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين باختلاف النوع وخبرة العمل والمستوى الوظيفي؟
٣. ما المقترحات التي تعزز الوعي بالأنظمة الإدارية في وزارة التربية والتعليم من وجهة نظر العينة؟

### حدود الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان وذلك من خلال الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: سعت الدراسة إلى قياس الجانب المعرفي بقانون الخدمة المدنية، وتم استخدام المقياس الذي أعدته المنذري (٢٠١١) حيث اقتصرت حدود الدراسة على ١٤ فصلا من ١٧ فصلا من القانون
- الحدود البشرية: تم التطبيق على عينة من المشرفين التربويين في وزارة التربية والتعليم.
- الحدود الزمانية: تم التطبيق خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ م.
- الحدود المكانية: تم التطبيق على جميع المحافظات التعليمية البالغ عددها (١١) محافظة.

### الدراسات السابقة

هدفت دراسة ويليامز (Williams, 2010) إلى التعرف على إلمام وتطبيق القانون المدرسي لدى مديري مدارس فيرجينيا الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية في خمسة مجالات وهي الفصل بين الدولة والكنيسة والقضايا والتعليم الخاص وقضايا الطلاب والمسؤوليات. تكونت أداة الدراسة من اختبار مكون من (٣٠) فقرة، طبق على عينة بلغت (٤١٨) من مديري المدارس، وجاءت النتائج متوسطة في مدى إلمام العينة بالقوانين، كما جاءت المعرفة الأكثر لصالح الذين لديهم خبرة أكثر من (٩) سنوات.

أما دراسة سميث (Smith, 2010) فقد هدفت إلى معرفة مستوى المعرفة القانونية لمديري المدارس العامة في ولاية أركنساس للقانون المدرسي وذلك في (٧) مجالات قانونية هي الانضباط وعلاقات الموظفين والمسائل الدستورية والمسئولية عن الأضرار وتحديد المعرفة القانونية ببعض المتغيرات. كانت أداة الدراسة عبارة عن اختبار من نوع الصواب والخطأ وزُج على عينة بلغت (٣٣٢) مدير، وأظهرت الدراسة أن المديرين اللذين تلقوا تدريباً أكثر من (١٠) سنوات قد حصلوا على أعلى الدرجات في الاختبار وخبرتهم تزيد عن (١٢) سنة وعملوا في مدارس تزيد كثافتها عن (١٠٠٠) طالب

وقامت المنذري (٢٠١١) بدراسة الوعي القانوني في المجتمع العماني من خلال دراسة الوعي القانوني لدى شاغلي الوظائف الإشرافية في وزارة التربية والتعليم، حيث تم تصميم الأداة في شكل اختبار تكون من (٤٠) فقرة، تكونت عينة الدراسة من (٢١٤) موظفاً من شاغلي الوظائف الإشرافية ببعض المحافظات والمناطق التعليمية، حيث كان الوعي متوسطاً، وأوصت الباحثة بمجموعة من الاجراءات لتعزيز الوعي في وزارة التربية والتعليم.

أما دراسة عيسان وآخرون (٢٠١٤) فقد هدفت لمعرفة مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين في سلطنة عمان ومستوى اتجاههم نحو القانون، بلغت العينة (١٧٢) معلماً ومعلمة، وتم استخدام اختبار الوعي القانوني، كما تم تصميم استبانة للاتجاه نحو القانون مكون من (٤٥) عبارة. وأشارت النتائج إلى أن مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين منخفض، وأن الاتجاه نحو القانون إيجابي في جميع المحاور وفي الدرجة الكلية. وفي نفس السياق أشارت دراسة عماوي وبني خلف (٢٠١٤) إلى وعي معلمي العلوم بالمساءلة القانونية لممارساتهم الشخصية والتعليمية في البيئة المدرسية، استهدفت عينة عشوائية بلغت (٤٣٠) معلماً ومعلمة في شمال الأردن من خلال استبانة، وأظهرت النتائج وجود تدني واضح في درجة وعي المعلمين بالمساءلة القانونية، وأن (٣٥) سلوكاً استوجب مساءلة قانونية. وأوصت الدراسة برفع مستوى التوعية من خلال برامج التنمية المهنية التي يخضع لها المعلمين.

فيما ركزت دراسة عبداللطيف وآخرون (٢٠١٦) على الوعي القانوني لدى المعلمين في جمهورية مصر العربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتكونت عينة الدراسة من (٥) إدارات في مصر، وهدفت الدراسة إلى تحليل الوعي القانوني لدى المعلمين للتعرف على مستواه لديهم وتفسيره، وتوصلت الدراسة إلى إعداد تصور مقترح لرفع الوعي القانوني لدى المعلمين قبل وأثناء الخدمة مثل تقديم مقررات في الثقافة القانونية ضمن مقررات برامج الإعداد، وعرض القضايا التي يتعرض لها المعلمين للحصول على حقوقهم وكيف أدى جهلهم بالقانون إلى مشكلات يقعوا فيها وما ترتب عليه من مخالفات تأديبية وجزاءات مقررة لها.

وهدفت دراسة بويد (Boyd, 2017) إلى معرفة مديرو المدارس العامة والخاصة بقانون التربية الخاصة والذي يتعلق بتوفير ما يلزم من خدمات للطلاب ذوي الإعاقة، شملت عينة الدراسة (٩٧) مدير مدرسة عامة وخاصة في ولايتي نبراسكا وآيوا، حيث طورت مقياس لباور (٢٠٠٧) في ذات المجال حيث استخدمت

(٢٠) موقف مختلف تعكس معرفة المديرين بالتصرف الصحيح تجاه كل موقف، وأشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المديرين العامة والخاصة على الرغم من أن مديرو المدارس العامة يمتلكون خبرة أكثر من المدارس الخاصة، كما أظهرت النتيجة أن (٦٤٪) من عينة الدراسة لم يكن لديهم المعرفة الكافية لتقديم الخدمات للطلاب. وأوصت الدراسة بتركيز التدريب على مديري المدارس من أجل زيادة الوعي بالقوانين ذات العلاقة بعملهم.

كما أجرى سعيد (٢٠١٩) دراسة بعنوان الوعي المجتمعي بالجرائم الالكترونية لدى الطالبة الجامعية: دراسة من منظور تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وقد استهدفت الدراسة (٢٤٠) طالبة من المستوى السابع والثامن بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، حيث تم استخدام استبانة لجمع البيانات، وأظهرت الدراسة أن أكثر من (٨٨٪) من عينة الدراسة لديها إلمام بمصطلح الجرائم الالكترونية، كما أن (٧٦٪) من العينة لديهم دراية عن العقوبات الخاصة بجرائم المعلومات، وأوصت الدراسة بتطبيق التصور المقترح للحد من مخاطر الجرائم الالكترونية.

وفي ذات السياق قام القحطاني (٢٠١٩) بدراسة عن دور مؤسسات المعلومات في نشر الوعي القانوني: دراسة استطلاعية حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على جهود وبرامج المؤسسات المعنية بالمعلومات في نشر الوعي بالقانون بين الجمهور الخاص بها، وتقييم مؤشرات الإفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في تدعيم جهودها وأنشطتها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وكان مجتمع الدراسة مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية والعينة (٤) مكنتات، وتوصلت الدراسة إلى أن بعض المكنتات تبنت ضمن استراتيجيتها جزءا خاصا بالوعي القانوني، كما أن أقسام العلاقات العامة بالمكنتات استأثرت بمسؤولية الوعي القانوني، وقد فعلت عينة الدراسة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على نشر الوعي القانوني، وتعتبر هذه الدراسة لها السبق في تناول هذا المتغير في الوعي القانوني من خلال مقارنة الدراسات التي تم الاطلاع عليها.

وتعتبر دراسة الفيلاي (٢٠٢٠) من أحدث الدراسات التي تناولت الوعي القانوني ودوره في تعزيز ثقافة التغيير والتحديث على مستوى السلوك المجتمعي، وهي دراسة نظرية تناولت أهمية الوعي القانوني للمجتمع بشكل عام وللمؤسسات الحكومية ودوره في التطوير والتحديث الذي تسعى له الحكومات، وكيفية نشر الثقافة القانونية من أجل تجويد وتغيير السلوك في المجتمع المغربي، وكيفية مساهمة القانون في تحقيق الأبعاد التربوية والأخلاقية، وتوصلت دراسته أن المجتمع المغربي يعاني من أمية قانونية والذي يؤدي إلى انتشار العنف والجريمة، كما أن الوعي بالقانون ليس مجرد معرفة بالأنظمة والتشريعات ولا تعني أيضا المناقشات القانونية بين رجال القانون، بل هو آليات تواصل بين الأطراف المعنية بالوعي على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الوصول إلى النضج القانوني للمجتمعات. واعتبرت الدراسة أن الدولة هي المسؤولة في المقام

الأول عن التثقيف القانوني للمجتمع، وكذلك وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية، وأوصت الدراسة بضرورة تكاتف جميع المؤسسات لزيادة الوعي القانوني في المجتمع.

ومن خلال ما تم استعراضه الدراسات السابقة نستنتج الآتي:

- تزايدت الدراسات التي استهدفت دراسة الوعي بالأنظمة الإدارية والقوانين في الجانب التربوي، وقد اختلفت الدراسات العربية والأجنبية في تناول هذا الموضوع، في حين أن الدراسات العربية تناولت دراسة الوعي في المجتمع بشكل عام نجد أن الدراسات الأجنبية كانت أكثر تخصصاً في دراسة القوانين ذات الصلة بالمدرسة كدراسة حقوق الطلاب ذوي الإعاقة.
- استخدمت غالبية الدراسات المنهج الوصفي كمنهجية.
- تفاوتت الدراسات في أدوات الدراسة لجمع البيانات ما بين الاستبانة والاختبارات والسيناريوهات.
- ركزت الدراسات على دراسة البعد المعرفي للوعي بالأنظمة والقوانين بإعتبار أنه المعرفة هي الركيزة الأساسية للوعي.

### منهج الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي حيث سيكون هناك تحليل للأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة والدراسات السابقة، ويرتكز هذا المنهج على وصف دقيق وتحليل تفصيلي نوعي أو كمي حسب نوع الظاهرة أو الموضوع الذي يتناولها وأثر بعض المتغيرات الديموغرافية على الوعي بالأنظمة الإدارية.

### مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من (١٢٣٠) من مسمى مشرف مادة/ مجال في وزارة التربية والتعليم حسب احصائيات الوزارة للعام الدراسي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢م، وقد بلغت عينة الدراسة (١٦٢) مشرف ومشرفة من مختلف المحافظات التعليمية في سلطنة عمان والبالغ عددها (١١) محافظة تعليمية. وفيما يلي توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة (النوع- المؤهل الدراسي- سنوات الخبرة).

متغيرات الدراسة	العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكور	٩٤
	إناث	٦٨
المؤهل الدراسي	٩	٥,٦%

بكالوريوس	٨٠	٤٩,٤٪
ماجستير أو دكتوراه	٧٣	٤٥,١٪
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣,١٪
	٥-١٠ سنوات	٢١,٦٪
	١٠ سنوات فأكثر	٧٥,٣٪

جدول (١) عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة (النوع- المؤهل الدراسي- سنوات الخبرة)

### أداة الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية الاختبار في قانون الخدمة المدنية الذي تم إعداده من قبل المنذري (٢٠١١) وقد اختارت الدراسة الاختبار في هذا القانون لأنه ينظم علاقة الموظف المدني بالوزارة التي يعمل فيها، ويختص بتنظيم العمل في مجالات الحياة اليومية والحقوق والواجبات وكل ما يتعلق بالتعيين والندب والترقية والإجازات والمخالفات والعقوبات وغيرها من المجالات التي يجب أن يطلع عليها الموظف ويكون على علم ووعي بها. وتكون الاختبار من (٤٠) مفردة قُسمت على نوعين من الأسئلة (١٣) من نوع الصواب والخطأ، و (٢٧) سؤالاً من نوع الاختيار من متعدد، وقد اشتمل الاختبار على الأسئلة ذات العلاقة بالعمل الإداري للمشرف التربوي باعتباره أحد موظفي الجهاز الإداري للدولة.

### صدق الأداة وثباتها

توافرت في الاختبار مؤشرات الصدق والثبات، حيث قامت المنذري (٢٠١١) بالتحقق من الصدق عن طريق مجموعة من المحكمين من المؤسسات القانونية والتربوية في سلطنة عمان، كما تم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ حيث بلغ (٠,٧٣) ثم إعادت تطبيق الاختبار فبلغ (٠,٧٦).

### الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم توزيع أداة الدراسة إلكترونياً عن طريق Google Forms، ثم تم نقل الاستجابات وتحليلها إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وألفا كرونباخ للتعرف على ثبات الفقرات.

### نتائج الدراسة ومناقشتها

تمت الإجابة على السؤال الأول: ما مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين بوزارة التربية

والتعليم بسلطنة عمان؟ حيث تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة من الدرجة الكلية للاختبار، وقد اعتمدت الدراسة المتوسط النظري (٢٠) بناءً على الدراسات السابقة التي تمت في مجال الوعي بالأنظمة والقوانين في سلطنة عمان كدراسة المنذري (٢٠١١) وعيسان وآخرون (٢٠١٤)، وبين الجدول (٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لعينة واحدة.

العينة	الدرجة الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية	المستوى
162	40	20,15	4,17	20	61,43	0,001	متوسط

الجدول (٢): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لعينة واحدة لإجابات أفراد العينة

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن المتوسط الحسابي للوعي بالأنظمة الإدارية لأفراد عينة الدراسة بلغ (٢٠,١٥) درجة بانحراف معياري (٤,١٧)، وعند مقارنته مع المتوسط النظري للاختبار البالغ (٢٠) اتضح أن مستوى الوعي لدى عينة الدراسة جاء متوسطاً. وتُعزى هذه النتيجة إلى أن المؤسسات التربوية في مرحلة الإعداد لا تزال مُقلّة في الاهتمام ببرامج التوعية في مجال الأنظمة والقوانين، كما أن غياب الاهتمام بالتدريب أثناء الخدمة من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود هذه النتيجة المتوسطة، ويُدلّل على ذلك أنه عند سؤال العينة عمّا إذا خضعوا لبرامج في هذا المجال أجاب (٧٦,٥٪) من العينة بأنهم لم يتلقوا أي نوع من أنواع التدريب في هذا الجانب، وأن (٢٣,٥٪) من عينة الدراسة خضعوا إلى برامج تدريبية تهتم بالأنظمة والقوانين الخاصة بالعمل إلا أن هذه البرامج قليلة جداً لا تتعدى برنامج واحد.

وقد يعود السبب أيضاً إلى قلة التنمية الذاتية لدى الفئات التربوية بشكل عام والمشرفين التربويين بشكل خاص باعتبار أن جُلّ عملهم ينصب على الجوانب الفنية ومتابعة العملية التعليمية والإشراف على الأداء الفني للمعلمين، إضافة إلى ضعف أدوار مؤسسات الإعلام والمؤسسات الثقافية الأخرى في غرس الاهتمام بالتوعية في مجال الأنظمة والقوانين. كما أن هناك سبباً يعود إلى سيادة العادات والتقاليد العمانية في المجتمع الوظيفي، فعلى الرغم من تعزيز المنظومة القانونية في سلطنة عمان إلا أن المجتمع ما زال يفضل التعامل وفق منظومة العادات البعيدة عن الأنظمة القانونية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الأمين (٢٠١٧) ودراسة فتيني والفكي (٢٠١٧) ودراسة المنذري (٢٠١١) ودراسة ويليامز (Williams, 2010) ودراسة سلوشر (Schlosser, 2006)، بينما اختلفت مع دراسة بويد (Boyd, 2017) ودراسة عماوي وبني خلف (٢٠١٤) دراسة عيسان وآخرون (٢٠١٤).

أما بالنسبة لإجابة السؤال الثاني: هل يختلف مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية لدى المشرفين التربويين باختلاف النوع وخبرة العمل والمستوى الوظيفي؟ فقد تم استخدام "ت" (T-Test) وتحليل التباين الأحادي

استعراض كل متغير على حدة وفق الآتي:

### أولاً: متغير النوع

لمعرفة أثر متغير النوع في درجة الوعي بالأنظمة الإدارية تم استخراج المتوسطات الحسابية لكل من الذكور والإناث، ومن خلال الجدول رقم (٣) يتضح أنه توجد فروق ظاهرية بين متوسطات الإجابات بين النوعين حيث كان المتوسط الحسابي يميل لصالح الذكور حيث بلغ (٢٠,٤١) أما المتوسط الحسابي للإناث بلغ (١٩,٧٩) ولمعرفة فيما إذا كانت الفروق الظاهرية ذات دلالة عند مستوى دلالة = ٠,٠٥ فقد تم حساب اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، وأظهرت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير النوع.

النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الاحتمال	الدلالة الاحصائية
ذكر	٩٤	٢٠,٤١	٣,٥٩	٠,٩٣٣	٠,٣٥٢	غير دالة
أنثى	٦٨	١٩,٧٩	٤,٨٦			

الجدول (٣) نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين لمعرفة أثر النوع في درجة الوعي بالأنظمة الإدارية لدى عينة الدراسة

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات منها دراسة عيسان وآخرون (٢٠١٤) ودراسة المنذري (٢٠١١) ودراسة كلاكستون (Claxton, 2002) وتتعارض مع دراسة بودي والقرشي (٢٠١١) التي جاءت لصالح الإناث، ودراسة حسن وحواله (١٩٩٥) التي جاءت لصالح الذكور. ويمكن أن تُعزى تفسيراً لعدم دلالة متغير النوع إلى تشابه المناخ الاجتماعي والتعليمي والوظيفي للذكور والإناث، وأن النظام الأساسي للدولة وأنظمتها وقوانينها كفلت لكلا النوعين المساواة في الحقوق وبالتالي فهم يتعلمون في مدارس ذات ظروف متشابهة ومناهج موحدة ومعلمين لديهم نفس المؤهلات، كما أن لديهم نفس مؤسسات الإعداد ونفس التخصصات والوظائف، لذلك فلا وجود للظروف التي قد تؤدي إلى فروق بين النوعين.

### ثانياً: متغير سنوات الخبرة

لمعرفة أثر متغير الخبرة في الوعي بالأنظمة الإدارية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل مستوى من مستويات سنوات الخبرة ثم تم حساب تحليل التباين الأحادي للتعرف على دلالة قيمة "ف"

المحسوبة، والجدول رقم (٤) يوضح ذلك، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي متقارب بين العينة التي تتراوح سنوات خبرتهم بين (٥-١٠) والأكثر من ١٠ سنوات، إلا أن المشرفين الذين خبرتهم أقل من (٥) سنوات بلغ متوسطهم الحسابي (٢٣).

سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من ٥ سنوات	٥	٢٣,٠٠٠	٢,١٢١
من ٥-١٠	٣٥	١٩,٦٢٨	٢,٩٨١
أكثر من ١٠	١٢٢	٢٠,١٨٨	٤,٤٨٧

جدول (٤): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير خبرة العمل

ولمعرفة طبيعة الفروق بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي واستخراج قيمة "ف" المحسوبة والجدول (٥) يوضح ذلك:

الدلالة الاحصائية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	الاحتمال
	بين المجموعات	٥٠,٣٠٧	٢	٢٥,١٥٣		
غير دالة	داخل المجموعات	٢٧٥٦,٨٣٥	١٥٩	١٧,٣٣٩	١,٤٥١	٠,٢٣٧

الجدول (٥) خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر سنوات الخبرة

وأظهرت النتائج عدم تأثر الوعي بمتغير خبرة المشرفين التربويين، حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاكستون (Claxton, 2002) ودراسة بويد (Boyd, 2017) واختلفت عن دراسة ويليامز (Williams, 2010) التي جاءت نتائجها لصالح العينة الذين لديهم أكثر من (٩) سنوات خبرة، ودراسة كلاكستون (Claxton, 2002).

وتُعزى أسباب عدم دلالة الخبرة أنه على الرغم من أن (٧٠٪) من عينة الدراسة تزيد خبرتهم على (١٠) سنوات فأكثر إلا أن هذه الخبرة غير مرتبطة بالتنمية المهنية في جانب الوعي بالأنظمة والقوانين، حيث أشارت (٧٦,٥) من عينة الدراسة أنهم لم يتلقوا أي تدريب طوال فترة الخدمة المنصرمة في وزارة التربية والتعليم، وهذا يفسره ما أورده ولعل هذا ينسجم مع النظرية الاجتماعية لبياجيه كما أشار إليه الخاروف والشامي (٢٠٠٥) حيث اعتبر أن دور الأفراد وردود أفعالهم يعتمد على المواقف التي يتعرضون لها في البيئة والتي

تساعد على نموهم المعرفي. وهذا يفسر غياب أثر الخبرة في الوعي بالأنظمة الإدارية.

### ثالثاً: متغير المؤهل العلمي

لحساب أثر المؤهل العلمي تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدكتوراه أو ماجستير	٧٣	٢٠,٩٣	٤,٧٢
بكالوريوس	٨٠	١٩,٥٥	٣,٦٨
دبلوم متوسط أو أقل	٩	١٩,٢٢	٢,٦٣

الجدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

بعد ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي للتعرف على طبيعة الفرق بين المتوسطات الحسابية وذلك من خلال الجدول رقم (٧).

الدلالة الاحصائية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	الاحتمال
	بين المجموعات	٨١,١٢٩	٢	٤٠,٥٦٤		
غير دالة	داخل المجموعات	٢٧٢٦,٠١٣	١٥٩	١٧,١٤٥	٢,٣٦٦	٠,٠٩٧

الجدول (٧): خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر المؤهل

واتضح من خلال الجدول رقم (٧) أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى الوعي بالأنظمة الإدارية يُعزى لمتغير المؤهل العلمي بين حملة الماجستير والدكتوراه وغيرهم من حملة المؤهلات الأخرى، وإن أظهر الجدول رقم (٦) أن المتوسط الحسابي لصالح حملة المؤهلات العليا، حيث بلغ متوسطهم الحسابي (٢٠,٩٣) مقارنة ب (١٩,٥٥) لحملة البكالوريوس، و (١٩,٢٢) لحملة الدبلوم المتوسط، إلا أن قيمة "ف" غير دالة وهذا يعطي نتيجة لعدم وجود أثر لمتغير المؤهل العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عيسان وآخرون (٢٠١٤) والمنذري (٢٠١١) ودراسة العويسي (٢٠١١) ودراسة الصعيدي (٢٠٠٤)، بينما اختلفت مع دراسة الخاورف والشامي (٢٠٠٥) التي وجدت علاقة طردية بين الوعي والمؤهل العلمي.

ولعل من أسباب هذه النتيجة خلو برامج التأهيل من مقررات تختص بالتوعية في مجال الأنظمة الإدارية والقوانين سواء في مراحل التعليم الأولى (البكالوريوس) أو في الدراسات العليا كالمجستير والدكتوراة، كما أن الاختلاف بين المسار الوظيفي والتخصص الأصلي له أثر في عدم دلالة المؤهل العلمي، إذ قد يمارس المشرف التربوي كثير من المهام الإدارية والفنية بعيدة عن تخصصه التربوي كمعلم مادة.

### الاستنتاجات

يمكن تلخيص نتائج الدراسة من خلال ما تم استعراضه أعلاه فيما يلي:

- إن درجة عينة الدراسة في اختبار الوعي بالأنظمة الإدارية جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغت درجتهم (٢٠,١٥) مقارنة بالمتوسط النظري (٢٠).
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لمتغير النوع بشكل عام، إلا أن متوسط الذكور في اختبار الوعي بالأنظمة الإدارية (٢٠,٤١) مقارنة بالمتوسط الحسابي للإناث (١٩,٧٩).
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تُعزى لمتغير الخبرة، إلا أن درجة المتوسط الحسابي لعينة الدراسة ذات الخبرة الأقل من (٥) سنوات تعتبر أعلى من غيرهم.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبمقارنة المتوسطات الحسابية أظهرت النتائج أن أصحاب مؤهلات الدكتوراة والمجستير أعلى من حاملي مؤهلات البكالوريوس والدبلوم المتوسط.

### التوصيات

في ضوء النتائج توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- تعزيز أهمية التنمية الذاتية لدى المشرفين التربويين من خلال تشجيعهم على الاطلاع على الأنظمة والقوانين واللوائح ذات الصلة بعملهم الإداري والفني.
- تسليط الضوء على مستجدات الأنظمة وما يترتب عليها من خلال النشرات التوجيهية والتعاميم والقراءات الموجهة.
- الاهتمام بخطة الإنماء المهني بحيث تشمل على برامج وورش تدريبية وحلقات نقاشية في مجال الوعي بالأنظمة الإدارية المختلفة.
- الاستمرارية في إجراء المزيد من الدراسات والبحوث لتقصي درجة الوعي بالأنظمة الإدارية في وزارة التربية والتعليم خاصة ومقارنة الوعي بين موظفي الوزارة مع الوزارات الأخرى التابعة لنظام الخدمة المدنية.

## ACKNOWLEDGEMENT

The researchers would like to express an acknowledgement to the University of Malaya through the University Grant entitled "Kesedaran Mengenai Sistem Pentadbiran dan Hubungannya Dengan Nilai Dan Amalan Kerja Islam dan Pentadbiran Sekolah Kerajaan Di Kesultanan Oman" (UMG012L-2021).

## المراجع

- إبراهيم، مجدي عزيز. ٢٠٠٩. معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم. القاهرة: عالم الكتب.
- ابن منظور. ٢٠٠٥. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ط ٤.
- أبو كويك، حسن محمد سعيد حسن، أبو الروس، سامي علي سليمان. ٢٠١٢. دور الهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية في تطوير أداء الأجهزة الأمنية: دراسة تطبيقية على ضباط الأجهزة الأمنية في قطاع غزة. غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير. <http://search.mandumah.com/Record/695557>
- الأمين، عدنان. ٢٠١٧. ثقافة القانون في الجامعات العربية. إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع. (٣٦) - (٣٧)، ٧٢ - ٩٩. [info@caus.org.lb](mailto:info@caus.org.lb)/[www.caus.org.lb](http://www.caus.org.lb)
- بودي، زكي عبدالعزيز، القرشي، أمير بن إبراهيم. ٢٠١١. الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل: دراسة ميدانية. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية، ١٢(٢).
- <http://search.mandumah.com/Record/488203>
- بيومي، محمد سيد. ٢٠١٦. معوقات تفعيل الدراسات البنائية في العلوم الاجتماعية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة السلطان قابوس. <http://search.mandumah.com/Record/892321>
- الدرديري، أحمد يوسف احمد. ٢٠١٦. أثر التشريعات والأنظمة الإدارية في تغيير الأعراف والعادات "الفحص الطبي قبل الزواج نموذجاً": دراسة أصولية. ٢(٦): ٦٩-١٠٤.
- <http://search.mandumah.com/Record/702991>
- سعيد، أميمة دسوقي محمد. ٢٠١٩. الوعي المجتمعي بالجرائم الالكترونية لدى الطالبة الجامعية. مجلة الخدمة الاجتماعية، ٦١(٣): ٣٣٥ - ٣٧٥. <http://search.mandumah.com/Record/989071>
- سلام، محمد توفيق. ٢٠٠٠. وعي المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية. دراسة ميدانية. مصر: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- السيد، محمد محمد. ٢٠١١. واقع الثقافة القانونية في مناهج المرحلة الثانوية العامة. مجلة العلوم التربوية. ١٩(خاص): ٣٦٩-٣٨١. <http://search.mandumah.com/Record/253594>
- الصعدي، سلمى فضل. ٢٠٠٤. التربية القانونية للمعلمين. القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع.

طوالبة، علي إبراهيم حسن، مرعي، توفيق أحمد يوسف. ٢٠٠٩. أثر برنامج تعليمي قائم على المفاهيم القانونية في تنمية الثقافة القانونية واتجاهاتها نحوها لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا لمبحث التربية الوطنية. رسالة دكتوراة. جامعة اليرموك. <http://search.mandumah.com/Record/729686>

عبد اللطيف، إيمان يسن، معوض، صلاح الدين إبراهيم، مجاهد، محمد إبراهيم عطوة. (٢٠١٦). الوعي القانوني لدى المعلمين: دراسة تحليلية. جامعة حلوان. ٢٢(٣): ٤٨٧-٥٢٢. <http://search.mandumah.com/Record/825507>

عماوي، أروى خالد، بني خلف، محمود حسن. ٢٠١٤. وعي معلمي العلوم بالمساءلة القانونية لممارساتهم الشخصية والتعليمية في البيئة المدرسية الأردنية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية. ٢(٨)، ٢٢٥-٢٥٠. <http://search.mandumah.com/Record/638330>

العويسي، رجب بن علي بن عبيد. ٢٠١١. الوعي القانوني للمعلمين: إطار منهجي حول دور القانون في تعزيز السلوك المهني الإيجابي. دار الكتاب الجامعي. <http://search.mandumah.com/Record/182716>

عيسان، صالح؛ كاظم، علي؛ المنذرية، مريم بنت سالم. ٢٠١٤. الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان. البحرين: المجلة الدولية لنظم ادارة التعلم، ٢(٢)، ١٨٥-٢١٠. <http://www.naturalspublishing.com/Article.asp?ArtcID=4170>

فتيني، عادل سالم علي، الفكي، عبدالرحمن الفكي محمد. ٢٠١٧. مدى توافر الوعي القانوني بأنظمة ولوائح التعليم بالجمهورية اليمنية: تطبيقاً على طلاب كلية التربية جامعة الحديدة: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. السودان: جامعي القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ١-٢٤٨.

الفضالي، مصطفى. ٢٠١٦. الوعي القانوني. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ١٢: ١٣٩-١٤٩. <http://search.mandumah.com/Record/764330>

القحطاني، جوزاء بنت محمد. ٢٠١٩. دور مؤسسات المعلومات في نشر الوعي القانوني: دراسة استطلاعية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. ٢٥(١): ١٣٨-١٦٢. <http://search.mandumah.com/Record/981948>

الفيلاي، عبد العالي. ٢٠٢٠. الوعي القانوني ودوره في تعزيز ثقافة التغيير والتحديث على السلوك المجتمعي. مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية. ٦: ٨-٣٢. <http://search.mandumah.com/Record/1160476>

مجلس التعليم. ٢٠١٩. الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠. [www.educouncil.gov.om](http://www.educouncil.gov.om) (تاريخ الوصول: ١/٤/٢٠٢٢).

مجلس التعليم. ٢٠١٧. فلسفة التعليم. <https://www.educouncil.gov.om/downloads/Z7h5dMfH9KQT.pdf> (تاريخ الوصول: ١/٤/٢٠٢٢).

- محكمة القضاء الإداري. ٢٠١٤. نبذة عن القضاء الإداري في سلطنة عمان.  
<http://admincourt.gov.om/index.php/2013-01-07-02-17-34/2013-01-09-06-02->  
 محمد، سحر محمد أبو راضي. ٢٠١٥. تفعيل ثقافة المساءلة التربوية لدى معلمي التعليم الثانوي في ضوء  
 معايير القدرة المؤسسية. مجلة كلية التربية، ٣٩(٣): ٢٥١-٣٦٠.  
<http://search.mandumah.com/Record/711751>  
 المنذرية، مريم بنت سالم بن محمد. ٢٠١١. الوعي القانوني لدى شاغلي الوظائف الإشرافية في وزارة التربية  
 والتعليم بسلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السلطان قابوس.  
<http://search.mandumah.com/Record/452743>  
 المؤتمر الوطني للرؤية المستقبلية. (٢٠١٩). رؤية عمان ٢٠٤٠. ٢٧ - ٢٨ يناير ٢٠١٩.  
<https://www.2040.om/wp-content/uploads/2019/01/190124booklet-arabic.pdf>  
 موقع المعاني. <https://www.almaany.com/quran/69/12/4/> (تاريخ الوصول: ١ / ٤ / ٢٠٢٢).  
 هادفي، بشير. ٢٠١٦. دور النظام الداخلي ولوائح المؤسسة في ترسيخ أخلاقيات العمل الوظيفي، مجلة  
 البحوث والدراسات. ٢١. ١٠١-١١٨. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25350>  
 الهنائي، وائل بن سيف بن سالم. ٢٠١٩. فاعلية برنامج مقترح لتدريس الثقافة القانونية لدى طلاب الصف  
 العاشر من التعليم الأساسي في محافظة الداخلية بسلطنة عمان. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة  
 العلوم الإسلامية الماليزية. <https://oarep.usim.edu.my/jspui/handle/123456789/6749>  
 وزارة الاقتصاد. ٢٠١٩. البرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية العاشرة ٢٠٢١-٢٠٢٥.  
<https://www.economy.gov.om/PDF/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9.pdf>  
 وزارة التربية والتعليم. ٢٠١٩. <https://opendata.moe.gov.om/datatables-moe&f=teachers> (تاريخ  
 الدخول: ٢٤ / ٩ / ٢٠١٩).  
 وزارة الخدمة المدنية. ٢٠١٩.  
[http://portal.mocs.gov.om/pdf\\_files/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8](http://portal.mocs.gov.om/pdf_files/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8)  
 (تاريخ الدخول: ٢٤ / ٩ / ٢٠١٩).  
 وزارة الشؤون القانونية. ٢٠١٨. قانون الجزاء العماني. الجريدة الرسمية (١٢٢٦).  
<https://www.sai.gov.om/Default.aspx>

## REFERENCES

- Abu Kuwayk, Hasan Muhammad Sa'id Hasan, Abu al-Raws. Samiyy 'Aliyy Sulayman. 2012. *Dawr al-Hayakil al-Tanzimiyyah Wa al-Anzimah al-Idariyyah Fi Tatwir Ada'a al-Ajhizah al-Amniyyah: Dirasah Tatbiqiyyah 'Ala Dibat al-Ajhizah al-Amniyyah Fi Qutta' Ghazzah*. Ghazzah: al-Jami'ah al-Islamiyyah, Risalah Majistir. <http://search.mandumah.com/Record/695557>

- 'Abd al-Latif, Iman Yasin, Mu'awwad, Salah al-Din Ibrahim, Mujahid, Muhammad Ibrahim Atawah. 2016. *al-Wa'yi al-Qanuniyy Lada al-Mu'allimin: Dirasah Tahliliyyah. Jami'ah Hilwan*. 22(3): 487-522. <http://search.mandumah.com/Record/825507>
- al-Amin, 'Adnan. 2017. *Thaqafah al-Qanun Fi al-Jami'at al-'Arabiyyah. Idafat: al-Majallah al-'Arabiyyah li 'Ilm al-Ijtima'*. (36-37), 72- 99. [info@caus.org.lb/www.caus.org.lb](mailto:info@caus.org.lb/www.caus.org.lb)
- 'Aysan, Salihah; Kazim 'Aliyy; al-Mandhariyyah, Maryam Bint Salim. *al-Wa'yi al-Qanuniyy wa al-Ittijah Nahw al-Qanun Lada al-Mu'allimin Fi Sultanah 'Amman*. al-Bahrayn: Majallah al-Dawliyyah Li Nazm Idarah al-Ta'lim, 2(2): 185-210. <http://www.naturalspublishing.com/Article.asp?ArtCID=4170>
- Bayyumiyy, Muhammad Sayyid. 2016. *Mu'awwiqat Taf'il al-Dirasat al-Bayniyyah Fi al-'Ulum al-Ijtima'iyyah*. Majallah al-Adab wa al-'Ulum al-Ijtima'iyyah. Jami'ah al-Sultan al-Qabus. <http://search.mandumah.com/Record/892321>
- Boyd, Marie Nicole. 2017. *Public and Private School Principals' Knowledge of Special Education Law*. University of Nebraska at Omaha, ProQuest Dissertations Publishing. <https://www.proquest.com/docview/1938270036>
- Budiyy, Zakiyy 'Abd al-'Aziz, al-Qurashiyy, Amir bin Ibrahim. 2011. *al-Thaqafah al-Qanuniyyah Lada Talabah Jami'ah al-Malik Faysal: Dirasah Midaniyyah*. al-Majallah al-'Ilmiyyah Li Jami'ah al-Malik Faysal: al-'Ulum al-Insaniyyah wa al-Idariyyah, 12(2). <http://search.mandumah.com/Record/488203>
- Claxton, C. W. 2002. *The Relationship Between Principals' Knowledge Of Disability Laws And Their Disciplinary Practices In Georgia Elementary Schools. Doctoral Dissertation*. [https://www.proquest.com/openview/7c8d599ac6154ac4d9adc3c16e7d1241/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y&casa\\_token=PPsAUjPAmEAAAAA:\\_BBWGV0-nWuyzCABW7YWD0x2VU1LKc7okG6njW7vkAG\\_xLpVio495hmf6e9INCGs9YOCabJb9i0](https://www.proquest.com/openview/7c8d599ac6154ac4d9adc3c16e7d1241/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y&casa_token=PPsAUjPAmEAAAAA:_BBWGV0-nWuyzCABW7YWD0x2VU1LKc7okG6njW7vkAG_xLpVio495hmf6e9INCGs9YOCabJb9i0)
- al-Dardiriyy, Ahmad Yusuf Ahmad. 2016. *Athar al-Tashri'at wa al-Anzimah al-Idariyyah Fi Taghyir al-'Araf wa al-'Adat "al-Fahs al-Tibbiyy Qabl al-Zawaj Namuzaja": Dirasah Usuliyyah*. 2(6): 69-104. <http://search.mandumah.com/Record/702991>
- al-Fadaliyy, Mustafa. 2016. *al-Wa'yi al-Qanuniyy. Majallah al-Munarah li al-Dirasat al-Qanuniyyah wa al-Idariyyah*. 12: 139-149. <http://search.mandumah.com.squ.idm.oclc.org/Record/7643>
- Fatiniyy, 'Adil Salim 'Aliyy, al-Fakkiyy, 'Abd al-Rahman al-Fakkiyy Muhammad. 2017. *Mada Tuwafir al-Wa'yi al-Qanuniyy Bi Anzimah Wa Lawa'ih al-Ta'lim bi al-Jumhuriyyah al-Yamaniyyah: Tatbiqan 'Ala Tullab Kulliyyah Tarbuyah Jami'ah al-Hadidah: Dirasah Midaniyyah*. Risalah Majistir. al-Sudan: Jami'iyy al-Qur'an al-Karim wa al-'Ulum al-Islamiyyah, 1-248.
- al-Filaliyy, 'Abd al-Laliyy. 2020. *al-Wa'yi al-Qanuniyy Wa Dawrihi Fi Ta'ziz Thaqafah al-Taghyir wa al-Tahdith 'Ala al-Suluk al-Mujtama'iyy*. Majallah al-Bughaz li al-Dirasat al-Qanuniyyah wa al-Qada'iyyah. 6: 8-32. <http://search.mandumah.com/Record/1160476>
- Hadifiyy, Bashir. 2016. *Dawr al-Nizam al-Dakhiliyy wa Lawa'ih al-Mu'assasat Fi Tarsikh Akhlaqiyyat al-'Amal al-Wazifiyy*. Majallah al-Buhuth wa al-Dirasat. 21: 101-118. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25350>
- al-Hana'iyy, Wa'il bin Sayf bin Salim. 2019. *Fa'iliyyah Barnamij Muqtarih Li Tadris al-Thaqafah al-Qanuniyyah Lada Tullab al-Saff al-'Ashir Min al-Ta'lim al-Asasiyy Fi Muhafazah al-Dakhiliyyah Bi Sultanah 'Amman*. Risalah Dukturah Ghayr Manshurah, Jami'ah al-'Ulum al-Islamiyyah al-Maliziyyah. <https://oarep.usim.edu.my/jspui/handle/123456789/6749>
- Ibn Manzur. 2005. *Lisan Al-'Arab*. Bayrut: Dar Sadir, T4.
- Ibrahim, Majdiyy 'Aziz. 2009. *Mu'jam Mustalahat Wa Mafahim Al-Ta'lim Wa Al-Ta'allim*. Al-Qahirah: 'Alama Al-Kutub.

- Mahkamah al-Qada' al-Idariyy. 2014. *Nabdah 'An al-Qada' al-Idariyy Fi Sultanah 'Aman*. <http://admincourt.gov.om/index.php/2013-01-07-02-17-34/2013-01-09-06-02>
- Majlis al-Ta'lim. 2019. *al-Istratijiyyah al-Wataniyyah li al-Ta'lim 2040*. [www.educouncil.gov.om](http://www.educouncil.gov.om) (accessed on 1 April 2022)
- Majlis al-Ta'lim. 2017. *Falsafah al-Ta'lim*. <https://www.educouncil.gov.om/downloads/Z7h5dMfH9KQT.pdf> (accessed on 1st April 2022).
- al-Mandhariyyah, Maryam Bint Salim Bin Muhammad. 2011. *al-Wa'yi al-Qanuniyy Lada Shaghiliyy al-Waza'if al-Ishrafiyyah Fi Wizarah al-Tarbiyyah wa al-Ta'lim Bi Sultanah 'Amman*. Risalah Majistir Ghayr Manshurah. Jami'ah al-Sultan Qabus. <http://search.mandumah.com/Record/452743>
- Mawqi'a al-Amani. <https://www.almaany.com/quran/69/12/4/> (accessed on 1st April 2022)
- Muhammad, Sahar Muhammad Abu Radiyy. 2015. *Tafil Thaqafah al-Masa'alah al-Tarbawiyah Lada Mu'allimiyy al-Ta'lim al-Thanawiyy Fi Daw'i Ma'ayir al-Qudrah al-Mu'assasiyyah*. Majallah Kulliyah al-Tarbiyyah, 39(3): 251-360. <http://search.mandumah.com/Record/711751>
- al-Mu'tamar al-Wataniyy li al-Ru'yah al-Mustaqbaliyyah. 2019. *Ru'yah 'Amman 2040. 27-28 Yanayir 2019*. <https://www.2040.com/wp-content/uploads/2019/01/190124booklet-arabic.pdf> (accessed on 1st April 2022)
- al-Qahtaniyy, Jawza'a Bint Muhammad. 2019. *Dawr Mu'assasat al-Ma'lumat Fi Nashr al-Wa'yi al-Qanuniyy: Dirasah Istitla'iyyah*. Majallah Maktabah al-Malik Fahd al-Wataniyyah. 25(1): 138-162. <http://search.mandumah.com/Record/981948>
- Sa'id, Amimah Dasuqiyy Muhammad. 2019. *al-Wa'iy al-Mujtama'iyy bi al-Jara'im al-Iliktruniyyah Lada al-Talibah al-Jami'iyyah*. Majallah al-Khidmah al-Ijtima'iyyah. 16(3): 335-375. <http://search.mandumah.com/Record/989071>
- al-Sa'idiyy, Salma Fadl. 2004. *al-Tarbiyyah al-Qanuniyyah li al-Mu'allimin*. al-Qahirah: Dar Farhah Li al-Nashr wa al-Tawzi'.
- Salam, Muhammad Tawfiq. 2000. *Wa'yi al-Mu'allimin Bihuqihim al-Qanuniyyah Wa Awjabatihim al-Mihniyyah. Dirasah Midaniyyah*. Misr: al-Markaz al-Qawmiyy li al-Buhuth al-Tarbawiyah wa al-Tanmiyyah.
- al-Sayyid, Muhammad Muhammad. 2011. *Waqi' al-Thaqafah al-Qanuniyyah Fi Manahij al-Marhalah al-Thanawiyyah al-'Ammah*. Majallah al-'ulum al-Tarbawiyah. 19(Khas): 369-381. <http://search.mandumah.com/Record/253594>
- Schlosser, R. A. 2006. *An Analysis Of Principal Interns' Legal Knowledge And Legal Instruction In Principal Preparation Programs*. Doctoral Dissertation. Proquest Dissertations and Theses database (UMI No. 3233261).
- Smith, C. L. 2010. *A Quantitative Analysis Of Arkansas Principals' Knowledge Of School Law. Doctoral dissertation*. Eric. <https://eric.ed.gov/?id=ED516166>
- Tawalabah, 'Aliyy Ibrahim Hassan, Mar'iyy, Tawfiq Ahmad Yusuf. 2009. *Athar Barnamij Ta'limiyy Qa'im 'Ala al-Mafahim al-Qanuniyyah Fi Tanmiyyah al-Thaqafah al-Qanuniyyah Wa Ittijatiha Nahwuha Lada Talabah al-Marhalah al-Asasiyyah al-'Ulya Li Mabhath al-Tarbiyyah al-Wataniyyah*. Risalah Dukturah. Jami'ah al-Yarmuk. <http://search.mandumah.com/Record/729686>
- 'Umawiyy, Arwa Khalid, Bani Khalaf, Mahmud Hasan. 2014. *Wa'yi Mu'allimiyy al-'Ulam bi al-Masa'alah al-Qanuniyyah Li Mumarasatihim al-Shakhsiyyah wa al-Ta'limiyyah Fi al-Bay'ah al-Madrasiyah al-Urduniyyah*. Majallah Jami'ah al-Quds al-Maftuhah li al-Abhath wa al-Dirasat al-Tarbawiyah wa al-Nafsiyyah. 2(8): 225-250. <http://search.mandumah.com/Record/638330>
- al-'Uwaysiyy, Rajab bin 'Aliyy bin 'Ubayd. 2011. *al-Wa'yi al-Qanuniyy li al-Mu'allimin: Itar Manhajiyy Hawl Dawr al-Qanun Fi Ta'zir al-Suluk al-Mihniyy al-Ijabiyy*. Dar al-Kitab al-Jami'iyy. <http://search.mandumah.com/Record/182716>
- Williams, N. R. 2010. *West Virginia Principals' Knowledge And Application Of School Law. Doctoral Dissertation*. ProQuest Dissertations and Theses Database.

Wizarah al-Iqtisad. 2019. *al-Baramij al-Istratijiyyah li al-Khittah al-Khamsiyyah al-'Ashirah 2021-2025*.

<https://www.economy.gov.om/PDF/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9.pdf> (accessed on 2nd April 2022).

Wizarah al-Khidmah al-Madaniyyah. 2019. [http://portal.mocs.gov.om/pdf\\_files/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8](http://portal.mocs.gov.om/pdf_files/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8) (accessed on 24th September 2019).

Wizarah al-Shu'un al-Qanuniyyah. 2018. *Qanun al-Jaza'a al-'Ammaniyy*. Al-Jaridah al-Rasmiyyah (1226). <https://www.sai.gov.om/Default.aspx> (accessed on 24th September 2019).

Wizarah al-Tarbiyyah Wa al-Ta'lim. 2019. <https://opendata.moe.gov.om/datatables-moe&f=teachers> (accessed on 24th September 2019)

Zubok, I. A. ; Chupro, V. 2007- A. *The Legal Culture of Young People from the Standpoint of Transformation Strategies*. Russian Education & Society, v49 n7 p 73- 91 Jul 2007 . <https://doi.org/10.2753/RES1060-9393490704>

## إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.